جامعة المنصورة

كلية الآداب /

الدراسات العليا

قسم الفلسفة /

الفلسفة الإسلامية

بحث مقدم للنشر بمجلة كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، لغرض استكمال

متطلبات الإجازة الدقيقة "الدكتوراه"

بعنوان

(مقدمات القياس عند الإمام الغزالي)

مقدم من الباحث

موسى مسعود ميلاد كدي

Mousa Masoud Melad Kedai

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ السيد محمد عبد الرحمن

Prof. Dr. El-Sayed Mohamed Abdel-Rahman

أستاذ الفلسفة الإسلامية بآداب المنصورة

Professor of Islamic Philosophy in Mansoura Literature

الأستاذ الدكتور / عادل عبد السميع عوض

Prof. Dr. / Adel Abdel Samie Awad

أستاذ المنطق بآداب المنصورة

Professor of Logic in Mansoura Literature

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

تناول الإمام الغزالي– رحمه الله تعالى– [١] مقدمات القياس وجعلها ثلاثة مقدمات، إلا أنه كعادته في كتاباته مهد قبل الخوض في المقدمات بتعريف البرهان فقال:" أعلم أن البرهان عبارة عن أقاويل مخصوصة، ألفت تأليفًا مخصوصًا، بشرط مخصوص يلزم منه رأي هو مطلوب الناظر بالنظر(٢).

وسمى هذه الأقاويل التي إذا وضعت في البرهان لغرض اقتباس المطلوب بالمقدمات، كما أشار إلى أن الخلل يدخل البرهان من ناحية خلو هذه المقدمات من شروطها، كما يدخل الخلل إليه من جهة الترتيب والنظم وإن كانت هذه المقدمات صحيحة ويقينية، كما قد يدخل منهما جميعًا، ممثلاً ذلك بالبيت المبني الذي يكون الخلل فيه تارة بسبب هيئة التأليف إذا كانت حيطانه معوجة وسقفه منخفضًا إلى موضع قريب من الأرض، كما يكون من حيث الصورة وإن كانت الأحجار والجذوع وسائر الآلات صحيحة، وتارة يكون الخلل من حيث رخاوة في الجذوع وتشعب في اللبنات، وإن كانت صورة البيت صحيحة في تربيعها، ووضع حيطانها وسقفها [٣].

كما أشاد إلى حكم البرهان والحد وكل أمر مركب إما أن يكون الخلل في هيئة تركيبية، وإما أن يكون في الأصل الذي يرد عليه التركيب، ممثلاً ذلك بالثوب في القميص، والخشب في الكرسي، واللبن في الحائط، والجذوع في السقف.

أما طالب البرهان فينبغي له أن ينظر في نظمه وصورته، وفي المقدمات التي فيها النظم والترتيب، ممثلاً ذلك بمن أراد بناء بيت بعيدًا عن الخلل، وهو مفتقر إلى تجهيز الآلات المفردة أولاً كالجذوع واللبن والطين، فإذا أراد اللبن وجب عليه إعداد مفرداته وهي: التبن والتراب والماء والقالب الذي يضرب فيه، فيجب

عليه البدء بالأجزاء المفردة أولاً فيركبها، ثم يركب المركب وهكذا إلى أن يجهز البيت خاليًا من الخلل (٤).

أما أقل ما ينتظم منه البرهان فمقدمتين، وعنى بذلك علمين يتطرق إليها الصدق والكذب، وأقل ما تحصل منه مقدمة هو معرفتان، توضع الأولى مخبرًا عنها، والثانية خبرًا ووصفًا، فمن أراد أن يعرف البرهان فليس له إلا طريق واحد، لأن غيره محال، وهو أن يعرف أن البرهان ينقسم إلى مقدمتين، وأن المقدمة تنقسم إلى معرفتين تنسب إحداهما إلى الأخرى، وكل مفرد فهو معنى، وهذا المعنى يدل عليه لا محالة لفظ، والتي يوجب النظر ضرورة في المعاني المفردة وأقسامها، ثم في الألفاظ المفردة ووجوه دلالتها، فإذًا فهمنا اللفظ مفردًا والمعنى مفردًا تألف منهما معنيين، ويتألف من المعنيين مقدمة، ويتوجب علينا النظر في حكمها وشروطها، ثم نجمع المقدمتين ونصوغ منهما برهانًا، مع مراعاة النظر في كيفية الصياغة الصحيحة، لأن من أراد أن يعرف البرهان بغير الطريق السابق فهو كمن طمع أن يكون كاتبًا يكتب الخطوط المنظومة وهو لا يحسن كتابة الكلمات، أو أن يكتب الكلمات وهو لا يحسن كتابة الحروف المفردة (٥).

كما أشار إلى وجه انقسام النظر في القياس إلى أدنى وأقصى، وقد مثل المطلب الأقصى من أقسام النظر البرهان المحصل للعلم اليقيني، إذ البرهان عنده نوع من القياس الذي هو اسم عام، أما البرهان فهو اسم خاص لنوع من القياس (٦).

أما المقدمة الأولى من مقدمات وسوابق القياس فهي: دلالة الألفاظ على المعاني، والمقدمة الثانية هي: النظر في المعاني المفردة، أما المقدمة الثالثة فهي: أحكام المعاني المفردة، أو المؤلفة.

وبهذا يكون بحثي هذا مقسم إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة بها أهم النتائج التي توصلت إليها وهي كالآتي :

المبحث الأول : دلالة الألفاظ على المعاني والنظر في المعاني المفردة .

المبحث الثاني / النظر في أحكام المعاني المؤلفة تأليفا يتطرق إليه الصدق والكذب .

المبحث الأول / دلالة الألفاظ على المعاني والنظر في المعاني المفردة :

أولا / النظر في دلالة الألفاظ على المعاني .

وتتضح من خلال تقسيمات عدة هي:

١) أن دلالة اللفظ على المعنى تنحصر في ثلاثة أوجه هي: المطابقة، والتضمن، والالتزام.

٢) أن الألفاظ بالإضافة إلى خصوص المعنى وشموله تنقسم إلى قسمين هما:

أ- لفظ يدل على عين واحدة، ويسميه معينًا.

ب- لفظ يدل على أشياء كثيرة، تدل على معنى واحد، ويسمى مطلقًا.

٣) أن الألفاظ المتعددة بالإضافة إلى المسميات المتعددة على أربعة منازل، تدل عليها أربعة ألفاظ هي: المترادفة، والمتباينة، والمتواطئة، والمشتركة، وهذه التقسيمات الثلاثة اتفق فيها المستصفى مع محك النظر، واتفق معها معيار العلم في القسمة الأولى والثالثة، أما القسمة الثانية فتغير فيها اللفظ في المعيار بالجزئي والكلي فقط (٧)، إلا أنه ذكر في المعيار سبعة تقسيمات لدلالة الألفاظ على المعاني انفرد بأربعة منها لم تذكر في غيره وهي:

١. في بيان رتبة الألفاظ من مراتب الوجود، وأن المراتب فيه أربعة، إذ اللفظ في الرتبة الثالثة، لأن للشيء وجود في الأعيان، ثم وجود في الأذهان، ثم وجود في الألفاظ، ثم وجود في الكتابة.

٢. قسمته من حيث إفراده وتركيبه، فاللفظ ينقسم إلى مفرد ومركب والمركب إلى ناقص وتام.

٣. للفظ المفرد في نفسه إما اسم أو فعل أو حرف.

٤. للفظ المطلق بالاشتراك على مختلفات، إذ اللفظ المطلق على ثلاثة أقسام، مستعارة، ومنقولة، ومخصوصة باسم المشترك (٨).

أما التقسيم الأول فمثل له البيت، إذ أن لفظ البيت يدل على معنى البيت بطريق المطابقة، ويدل على السقف بطريق التضمن لأن البيت متضمن للسقف، فالسقف مما يتكون منه البيت مع الحيطان، أما الالتزام فهو كدلالة لفظ السقف على الحائط، إذ هو غير موضوع للحائط وضع لفظ الحائط للحائط بالمطابقة، ولا متضمنًا له كتضمن البيت للسقف، لأن الحائط ليس جزءًا من السقف، كما كان السقف جزءًا من البيت، لكنه كالرفيق الملازم الخارج عن ذات السقف الذي لا ينفك السقف عنه، كما حذر من استعمال الألفاظ التي تدل بطريق الالتزام في نظر العقل، معللاً ذلك بأن الدلالة بطريقة الالتزام لا تنحصر في حد، إذ السقف يلزم الحائط والحائط هو الأساس، والأساس هو الأرض، وذلك لا ينحصر (٩).
كما أشار إلى أن المعتبر في التعريفات هي دلالة المطابقة والتضمن، أما دلالة الالتزام فالمدلول فيها غير محدود ولا محصور، إذ لوازم الشيء ولوازم لوازمه لا تنضبط ولا تنحصر، ويؤدي ذلك إلى ما لانهاية له من المعاني وهو محال (١٠).

أما التقسيم الثاني وهو أن الألفاظ بالإضافة إلى خصوص المعنى وشموله تنقسم إلى قسمين هما:

(١) اللفظ المعين وهو: اللفظ الذي لا يمكن أن يكون مفهومه إلا ذاك الواحد بعينه، إذ لو قصدت اشتراك غيره فيه منع نفس مفهوم اللفظ منه، كقولك زيد، وهذه الشجرة، وهذا الفرس.

(٢) اللفظ المطلق، وهو: الذي لا يمنع نفس مفهومه من وقوع الاشتراك في معناه، كقولك السواد والحركة، والفرس والإنسان.

وهو ما عبر عنه في المعيار باللفظ الجزئي، واللفظ الكلي (١١).

كما أشار إلى الاسم المفرد، ونوه إلى أن إدخال الألف واللام عليه يدل بالجملة في لغة العرب على العموم، لكنه استثنى منه لفظ الإله والشمس والأرض، معللاً ذلك بأن امتناع الشركة هاهنا ليس لمفهوم اللفظ، بل لوضع اللغة، إذ لا يجوز أن يكون في الإله عدد، فلم يكن امتناع الشمول لوضع اللفظ بل لاستحالة وجود إله ثان، وكذلك الأمر في الشمس لأنها واحدة، إذ لو فرضنا عوالم في كل عالم منها شمس وأرض لكان قولنا الشمس والأرض للعموم، وشاملاً للكل، فمن زعم خلاف ذلك فهو لزلله في جملة الأمور النظرية، فهو لا يفرق بين السواد وهذا السواد، وبين الشمس وهذه الشمس لعظم سهوه في النظريات من حيث لا يدرى (١٢).

والكلي الذي هو المطلق ينقسم بعد هذا إلى ثلاثة أقسام هي:

الأول: توجد فيه الشركة بالفعل، مثل الإنسان إذا كانت الأشخاص منه موجود.

الثاني: توجد الشركة فيه بالقوة، مثل الإنسان، إذا فرضنا أنه لم يبق في الوجود إلا شخص واحد، والكرة المحيطة باثنتي عشر برجًا، إذ ليس في الوجود إلا واحد.

الثالث: لا شركة فيه لا بالفعل ولا بالقوة كقولنا الإله [١٣].

أما التقسيم الثالث: وهو أن الألفاظ المتعددة بالإضافة إلى المسميات المتعددة على أربعة منازل، تدل عليها أربعة ألفاظ هي: المترادفة والمتباينة والمتواطئة والمشتركة، فأما المترادفة فعنى بها الألفاظ المختلفة، والصيغ المترادفة على مسمى واحد، كالخمر والعقار، والليث والأسد، وبالجملة فهي كل اسمين لمسمى واحد، يتناوله أحدهما من حيث يتناوله الآخر من غير فرق، وأما المتباينة فهي الأسامي المختلفة للمعاني المختلفة كالسواد والقدرة والأسد وسائر الأسامي وهي الأكثر.

أما المتواطئة فهي: التي تطلق على أشياء متغايرة بالعدد، لكنها متفقة بالمعنى الذي وضع الاسم عليها كالجسم واسم الرجل.

والمشتركة هي: الأسامي التي تطلق على مسميات مختلفة، لا تشترك في الحد والحقيقة البتة، كاسم العين للعضو الباصر، والميزان، والموضع الذي يتفجر منه الماء (١٤).

كما أشار إلى ثوران غلط كثير في العقليات من ارتباط المشتركة بالمتواطئة، حتى ظن جماعة من ضعفاء العقول أن السواد لا يشارك البياض في اللونية إلا من حيث الاسم، وإنما كمشاركة المذهب للمحدقة الباصرة في العين، وكمشاركة قابل عقد البيع للكوكب في المشترى، ولأهمية التمييز بين المشتركة عن المتواطئة أفرد له الغزالي شرحًا، أوضح من خلاله أن الاسم المشترك كما دل على المختلفين فإنه قد يدل على المتضادين كالجلل للحقير والخطير، والناهل للعطشان والريان، والجون للسواد والبياض، والقرء للطهر والحيض.

كما أنه قد يكون مشكلاً قريب الشبه من المتواطئ، ويعسر على الذهن وإن كان في غاية الصفاء، وسماه المتشابه، ممثلاً إياه باسم النور الواقع على الضوء المبصر من الشمس والنار، والواقع على العقل الذي يهتدى به في الغوامض، إذ لا

مشاركة بين حقيقة ذات العقل والضوء إلا كمشاركة السماء للإنسان في كونها جسمًا، ويقرب منه لفظ الحي الذي يطلق على النبات والحيوان، فإنه بالاشتراك المحض إذ يراد به بعض النبات للمعنى الذي به نماؤه، ومن الحيوان للمعنى الذي به يحس ويتحرك بالإرادة، وإذا أطلق على الله سبحانه وتعالى عرفت أنه لمعنى ثالث يخالف الأمرين جميعًا (١٥).

كما أشار إلى مغلطة أخرى قد تلتبس فيها المترادفة بالمتباينة إذا أطلقت أسامي مختلفة على شيء واحد باعتبارات مختلفة ربما ظن أنها مترادفة، كالسيف والمهند والصارم، إذ أن المهند هو السيف مع زيادة صفة أنه من الهند، والصارم هو السيف مع زيادة الصارم الذي يدل على أنه حاد، وهذا ليس كالأسد والليث.

كما نوه إلى أننا نحتاج إلى تبديل الأسامي في اصطلاحاتنا على شيء واحد عند تبديل اعتباراته، ممثلاً ذلك بتسمية العلم التصديقي، الذي هو نسبة بين مفردين، دعوى إذا تحدى به المتحدي ولم يكن عليه برهان إن كان في مقابلة خصم، وإن لم يكن في مقابلة خصم سمي قضية، إذ كأنه قضى فيه على شيء بشيء، فإن خاص في ترتيب قياس الدليل عليه سميناه مطلوب، فإن دل بقياسه على صحته سميناه نتيجة، فإن استعمل دليلاً في طلب أمر آخر، ورتب في أجزاء القياس سمي مقدمة، إذ هذا ونظائره مما يكثر (١٦).

كما أشار إلى مثال الغلط في المشترك حتى يستدل به على غيره، فإن الحال لا يحتمل استقصاء هذه المغاصة، مشيرًا في ذلك إلى قول الشافعي في مسألة المكره الذي قال بأنه يلزمه القصاص لأنه مختار، وإلى قول أبو حنيفة الذي قال بعدم لزوم القصاص عليه لأنه مكره وليس لديه اختيار، منوهًا إلى أن الذهن يكاد ينبئ عن التصديق بالقولين، إلا أن التصديق بكليهما وهما ضدين محال.

والفقهاء لم يتوصلوا إلى حل هذه المشكلة لأن لفظ المختار مشترك جعل مرادفًا للفظ القادر ومساويًا له إذا قوبل بالذي لا قدرة له على الحركة كالمحمول، إذ يراد به الذي يقدر على الفعل والترك، وهذا يصدق على المكره، وقد يعبر بالمختار عمن تخلى في استعمال قدرته ودواعي ذاته، ولا تحركه دواعيه من خارج، وهذا يكذب على المكره ونقيضه، وهو أنه ليس بمختار يصدق عليه.

مستنتجًا أنه يصدق عليه أنه مختار، ويصدق أنه ليس بمختار، مشترطًا في ذلك أن يكون مفهوم المختار المنفي غير مفهوم المختار المثبت، مشيرًا في الآخر إلى نظائر لهذا لا تحصى، تاهت بسببها عقول الضعفاء (١٧).

أم عن التقسيمات التي انفرد بها معيار العلم عن غيره، والتي لم يشر إليها في كتبه في أصول الفقه لكونها لا تتعلق بهذا العلم فهي كالآتي:

١) **في بيان رتبة الألفاظ من مراتب الوجود** ، إذ أن مراتب الوجود أربعة الألفاظ هي ثالثها، فالكتابة دالة على اللفظ، واللفظ دال على المعنى الذي في النفس، والذي في النفس هو الموجود في الأعيان، والموجود في الأعيان هو أول مراتب الوجود.

فإن لم يكن للشيء ثبوت في النفس، ولم يرتسم في النفس مثاله، ومهما ارتسم في النفس مثاله فهو العلم به، إذ لا معنى للعلم به إذا لم يحصل في النفس مطابق لما هو مثال له في الحس، وهو الموجود في الأذهان الذي سماه المعلوم، وهو ثاني مراتب الوجود.

كما أشار إلى أنه إنه إن لم ينتظم هذا الأثر في النفس لا ينتظم لفظ يدل عليه، وهذا ثالث مراتب الوجود، أما ما لم ينتظم اللفظ الذي ترتب فيه الأصوات والحروف لا ترتسم كتابة دالة عليه وهذا رابع مراتب الوجود.

كما أشار إلى أن الوجود في الأعيان والأذهان لا يختلف باختلاف البلاد والأمم، بخلاف الوجود فيس الألفاظ والكتابة فإنهما دالتان بالوضع والاصطلاح ، مختتمًا كلامه في هذا بأن الألفاظ لها دلالات على ما في النفوس، وما في النفوس مثال لما في الأعيان (١٨).

وإلى مثل هذا أشار ابن سينا حيث قال: " الشيء إما عين موجودة، وإما صورة موجودة في الوهم أو العقل مأخوذة عنها، ولا تختلفان في النواحي والأمم، وإما لفظة تدل على الصورة التي في الوهم أو العقل معبرة، وإما كتابة دالة على اللفظ ويختلفان في الأمم، فالكتابة دالة على اللفظ، واللفظ دال على الصورة الوهمية أو العقلية، وتلك الصورة دالة على الأعيان الموجودة" (١٩).

٢) قسمة اللفظ من حيث إفراده وتركيبه.

قسم اللفظ هنا إلى مفرد ومركب وأراد بالمفرد الذي لا يراد بالجزء من دلالة على شيء أصلاً ، حيث هو جزؤه كقولك إنسان، إذ أن جزأي إنسان ما يراد بشيء منهما الدلالة على شيء أصلاً.

كما أشار إلى عبد الملك أنه لفظ مفرد إذ جعل اسمًا علمًا، إذ كل من عبد والملك من حيث هو جزؤه لا يدل على شيء أصلاً، منوهًا إلى أنه إذا اتفق أن يكون المسمى به عبد الملك تحقيقًا، كان هذا الاسم مطلقًا عليه من وجهين هما:

١- **في تعريفه ذاته فيكون عبد الملك مفردًا.**

٢- **في تعريف صفته في عبودية الملك**، فيكون وصفًا له وهو مركب لا مفرد، مشيرًا في ذلك إلى الآتي:" ما فهم هذه الدقائق، فإن مثار الأغاليط في النظريات تنشأ من إهمالها(٢٠).

وهو نفسه ما أشار إليه ابن سينا في معرض كلامه عن الألفاظ المفردة حيث قال:" إن اللفظ المفرد: هو الذي يدل على معنى، ولا جزء من أجزائه يدل

بالذات على جزء من أجزاء ذلك المعنى، مثل قولنا: الإنسان، فإنه يدل به على معنى لا محالة.... وإن اتفق أن كان "الإن" مثلاً يدل على النفس ، و"السان" يدل على البدن، فليس يقصد بأن سان في جملة قولنا: الإنسان الدلالة بهما، فيكونان كأنهما لا يدلان أصلاً إذا أخذ جزئي قولنا الإنسان(٢١).

أما المركب فهو قسمان، مركب تام، ومركب ناقص، أما المركب التام هو الذي كل لفظة منه يد على معنى، والمجموع يدل دلالة تامة بحيث يصح السكوت عليه.

ويكون على صور إما من اسمين أو من اسم وفعل وهو ما سمي عند المناطقة بالكلم(٢٢).

أما المركب الناقص فعكسه، كقولك في الدار، لأنه يتركب من اسم وأداة، وهو ما يسمى عند النحويين حرفًا، ولا يتركب المركب الناقص من اسمين ولا من اسم وفعل، إذ المركب الناقص لا يصح السكوت عليه كقولك زيد في (٢٣).

٣- قسمة اللفظ المفرد في نفسه.

قسم اللفظ المفرد في نفسه إلى ثلاثة اسم أو فعل أو حرف أما الاسم فحد بقوله:" صوت دال بتواطؤ، مجرد عن الزمان والجزء من أجزائه لا يدل على انفراده، ويدل على معنى محصل"، فقوله صوت جنس، وقول دال فصل يفصله عن العطاس والتحتحة، والسعال وأمثالها، وقوله بتواطؤ يفصله عن نباح الكلب الذي يدل على صوت دال على ورود وارد ولا يدل على تواطؤ.

وقوله مجرد عن الزمان احترازًا عن الفعل لأنه صوت دال بتواطؤ.

أما قوله الجزء من أجزائه لا يدل على انفراده احترز به عن المركب التام كقولنا زيد حيوان فهذا يسمى خبرًا وقولاً لا اسمًا.

أما قوله يدل على معنى محصل فاحترز به عن الأسماء التي ليست محصلة كقولنا لا إنسان (٢٤).

ويكون هنا قد وافق ابن سينا والفارابي في معنى الاسم إلا أنه انفرد بقوله أن الاسم صوت دال بتواطؤ فابن سينا والفارابي الاسم عندهما لفظ مفرد دال على المعنى، كما خالف ابن سينا في كون الاسم يدل على معنى محصل لأن الاسم عنده ما يدل على معنى محصل وغير محص (٢٥).

وأما الفعل والذي أطلق عليه المناطقة لفظ الكلمة فهو: صوت دال بتواطؤ، على الوجه الذي ذكر في الاسم، إلا أنه يخالفه لكونه يدل على معنى وقوعه في زمان كقولنا قام، ويقوم إذ الفرق بينه وبين الاسم تضمنه معنى الزمان فقط، وهو ما وافق فيه الفارابي وابن سينا إلا في كونه صوت بتواطؤ أما الحرف وهو ما سمى عند المناطقة بالأداة فهو كل ما يدل على معنى لا يمكن أن يفهم بنفسه، ما لم يقدر اقتران غيره به كقولنا من وعلى وما أشبهها، موافقًا في ذلك الفارابي وابن سينا [٢٦].

٤- قسمة اللفظ المطلق بالاشتراك على مختلفات.

فقد قسم اللفظ المطلق إلى ثلاثة أقسام هي: مستعارة، ومنقولة، ومخصوصة باسم المشترك (٢٧).

أما المستعارة فهي ما يكون الاسم فيها دالاً على ذات الشيء بالوضع، ودائمًا من أول الوضع إلى الآن، مشيرًا إلى أنه يلقب به في بعض الأحوال ليس على الدوام شيء آخر لمناسبته للأول على وجه من وجوه المناسبات من غير أن يجعل ذاتيًا للثاني وثابتًا عليه ومنقولاً إليه، كلفظة الأم فإنه موضوع للوالدة، ومستعار للأرض.

وأما المنقولة فهي: أن ينقل الاسم على موضوعه إلى معنى آخر، ويجعل اسمًا له ثابتًا دائمًا.

مشيرًا إلى أن ذلك يستعمل في المعنى الأول مشتركًا بينهما كاسم الصلاة والحج، ولفظ الكافر والفاسق.

فهذا يفارق المستعار بأنه صار ثابتًا في المنقول إليه دائمًا، ويفارق المخصوص باسم المشترك بأن المشترك هو الذي وضع بالوضع الأول مشتركًا للمعنيين، لا على أنه استحقه أحد المسميين، ثم نقل عنه إلى غيره منوهًا إلى أن المستعار ينبغي أن يجتنب في البراهين، بخلاف المواعظ والخطابيات والشعر الذي هي أبلغ باستعماله فيها.

أما المنقول فيستعمل في العلوم كلها للحاجة إليها، إذ واضع اللغة لما لم يتحقق عنده جميع المعاني، لم يفردها بالأسامي، فاضطر غيره إلى النقل وأما المشتركة فلا يؤثر في البراهين خاصة، ولا في الخطابيات إلا إذا كانت معها قرينة، والمشتركة قسمين هما:

١) ما يقع في أحوال الصيغة، كالاسم الذي يتحد فيه بناء الفاعل والمفعول، مثل قولنا المختار الذي يقع على الشخص والعلم.
٢) ما يقع على أمور متشابهة في الظاهر، مختلفة في الحقيقة، لا يكاد يوقف على وجه مخالفتها، كلفظ الحي الذي يطلق على الله، ويطلق على الإنسان والنبات بغير المعنى الذي أطلق على الله، وكلفظ النور الذي يطلق على المدرك بالبصر الذي يضاد الظلام، وعلى العقل الهادي إلى غوامض الأمور (٢٨).

وهو ما قال به الفارابي نفسه حيث قال:" والأسماء منها مستعارة ومنها منقولة، ومنها مشتركة"(٢٩).

وبالجملة فإن الغزالي في جميع تقسيماته لا تنفك عنه البصمة التي تثبت تأثره الأكيد بابن سينا والفارابي، خاصة فيما يتعلق بعلم المنطق، وما أشرت إليه

من موافقته لهما في بعض المسائل لدليل كافي على تأثره بهما، وما أغفله من التقسيمات في بعض كتبه كالمستصفى ومحك النظر، علل ذلك بعدم ارتباطها بعلم أصول الفقه.

ثانيا / النظر في المعاني المفردة .

أو ما سماه في المعيار بمفردات المعاني الموجودة ونسبتها إلى بعضها ويظهر الغرض من ذلك من خلال تقسيمات عدة أورد في المستصفى ومحك النظر ثلاثة تقسيمات، وزاد ثلاثة أخرى عليها لتصبح ستة تقسيمات في معيار العلم، وكذلك مقاصد الفلاسفة.

أما التقسيمات الثلاثة التي أوردها في المستصفى ومحك النظر بالاشتراك مع معيار العلم ومقاصد الفلاسفة فهي:

التقسيم الأول: أن المعنى إذا وصف بالمعنى ونسب إليه وجد إما ذاتيًا وإما عرضيًا وإما لازمًا، وقد فصل ذلك فى معرض الكلام عن الحدود الأرسطية عند الغزالى.

التقسيم الثاني: أن المعنى إذا نسب إليه وجد إما أعم كالوجود بالإضافة إلى الجسمية، وإما أخص كالجسمية بالإضافة إلى الوجود، وإما مساويا كالمتحيز بالإضافة إلى الجوهر عند قوم وإلى الجسم عند قوم.

التقسيم الثالث: أن المعاني باعتبار أسبابها المدركة لها ثلاثة أحوال هي : محسوسة ومتخيلة ومعقولة [٣٠].

هذا وقد اصطلح الغزالي على هذه المعاني لفظ القوة، ومثل ذلك بالحدقة التي تميزت عن الجبهة بسبب الإبصار، إذ لو بطل ذلك المعنى لبطل الإبصار، والحالة التي تدركها عند الإبصار شرطها وجود المبصر، إذ لو انعدم ينعدم معه الإبصار، إلا أن صورته تبقى في الدماغ كأنها منظورة، ولا تفتقر إلى وجود

المتخيل بل عدمه وغيبته لا تسمى تنفى الحالة المسماة تخيلاً، في حين تنفى الحالة المسماة إبصارًا، ولما كان التخيل في الدماغ وليس في الفخذ أو البطن علم أن الدماغ عزيزة وصفة بها يتم تخيل الأشياء، باين فيها الدماغ البطن والفخذ كما باينت العين الجبهة في الإبصار، مشيرًا كذلك إلى أن الصبي أول نشأته تقوى فيه قوة الإبصار، وليس قوة التخيل، إذ غيبة الشيء أو إشغاله عنه بعد أن أولع به تدل دلالة واضحة على عدم اشتغال التخيل عنده، وربما بوجود مرض معين يفسد التخيل ولا يفسد الإبصار فالتخيل والإبصار قوتان يتشارك فيها الإنسان والفرس وغيرهما(٣١).

أما القوة الثالثة التي يباين فيها الإنسان البهائم فهي المسماة العقل، ومحلها إما الدماغ أو القلب، وعند من يرى النفس جوهرًا قائمًا بذاته غير متحيز فمحلها النفس(٣٢).

وقوة العقل تباين قوة التخيل مباينة أشد من مباينة التخيل للأبصار، معللا ذلك بأن قوة الإبصار ليس هناك فرق بينها وبين قوة التخيل إلا من حيث أن وجود المبصر شرط لبقاء الإبصار وليس شرطًا لبقاء التخيل.

كما أشار إلى قوة رابعة سماها بالمفكرة وظيفتها تفصيل الصور في الخيال، وتقطيعها وتركيبها، وليس لها إدراك شيء آخر، وليس في وسعها اختراع صورة ليس لها مثال في الخيال.

وعنى بمباينة العقل لإدراك التخيل أشد من مباينة التخيل للإبصار بأن التخيل ليس له أن يدرك المعاني المجردة العارية من القرائن الغريبة التي ليست داخلة في ذاتها، أي ليست ذاتية، لأنه لا يمكن تخيل السواد إلا في مقدار مخصوص من الجسم، ومعه شكل مخصوص ووضع مخصوص منك بقرب أو بعد، ومعلوم أن الشكل غير اللون، والقدر غير الشكل، كالمثلث له شكل واحد

سواء كان كبيرًا أو صغيرًا، لأن إدراك المقررات المجردة يكون بقوة أخرى اصطلح على تسميتها العقل (٣٣).

أما المطلقات المجردة الشاملة لأمور مختلفة فقد عبر عنها المتكلمون بالأحوال والوجود والأحكام، وعبر عنها المناطقة بالقضايا الكلية المجردة زاعمين أنها موجودة في الأذهان لا في الأعيان، كما عبروا عنها تارة بأنها غير موجودة من خارج بل من داخل قاصدين بذلك خارج الذهن وداخله، كما عبر عنها أرباب الأحوال بأنها أمور ثابتة، تارة قالوا عنها موجودة معلومة، وتارة غير موجودة وغير مجهولة، بل دارت فيه رؤوسهم وحارت عقولهم [٣٤]. مختتمًا كلامه بالآتي:" والعجب أنه أول منزل ينفصل فيه المعقول عن المحسوس، إذ من هاهنا يأخذ العقل الإنساني في التصرف وما كان قبله كان يشارك التخيل البهيمي فيه التخيل الإنساني، ومن تحير في أول منزل من منازل العقل كيف يرجى فلاحه في تصرفاته.(٣٥).

المبحث الثاني /النظر في أحكام المعاني المؤلفة تأليفًا يتطرق إليه التصديق والتكذيب.

أولا النظر في تركيب المعاني المفردة قبل مرحلة المزج .

هذا حسب ما ورد في المستصفى ومحك النظر (٣٦).

أما ما ورد **في** المعيار فعنوانه النظر في تركيب المعاني المفردة وزاد في مقاصد الفلاسفة وأقسام القضايا (٣٧).

بعد أن أوضح لنا الغزالي اللفظ والمعنى، ينتقل بنا الآن إلى تأليف المعنى على وجه يتطرق إليه التصديق والتكذيب، وهذا يرجع كما أشار الغزالي إلى تأليف القوة المفكرة بين معرفتين لذاتين مفردتين بنسبة إحداهما إلى الأخرى، إما بالإثبات كقولك العالم حادث، أو بالسلب كقولك العالم ليس بقديم.

وقد التأم هذا من جزئين سمي عند النحويين بالمبدأ والخبر، وعند المتكلمين بالوصف والموصوف، وعند المناطقة بالموضوع والمحمول، وعند الفقهاء بالحكم والمحكوم عليه، ويسمى المجموع أي الحكم والمحكوم عليه قضية (٣٨).

أما القضية فقد احتذى الغزالي في بحثها حذو عمله في الحد، فتناول عناصرها ومكوناتها من المعاني المفردة والألفاظ متبحرًا ودارسًا، وتناولها في غالب كتبه المنطقية باستثناء القسطاس المستقيم الذي نظر فيه إلى القياس مباشرة .

أولا: في مقاصد الفلاسفة: حذا الإمام في بحث القضية بالفن الثالث من هذا الكتاب حذو الحد متأثرًا بابن سينا. وأصاب الغرض من القضية، حين ذكر كيفية تركيبها قائلاً: "المعاني المفردة، إذا ركبت حصلت منها أقسام، ولسنا نقصد من جملتها إلا قسمًا واحدًا، وهو الخبر، ويسمى قضية، وهو الذي يتطرق إليه التصديق والتكذيب" (٣٩).

علمًا أن ابن سينا لا يأخذ إلا بالجملة الخبرية، لأنها تحتمل الصدق أو الكذب، فالخبر هو القضية المنطقية، ويمثل الغزالي على ذلك فيقول: العالم حادث، مما يضطرنا إلى القول إن هذا الكلام صادق أو كاذب.

ويضم بحث القضية في المقاصد ستة تقسيمات على الشكل التالي:

التقسيم الأول: انقسام القضية إلى حملية وشرطية.

التقسيم الثاني: انقسام القضية إلى موجبة وسالبة.

التقسيم الثالث: انقسام القضية إلى شخصية ومهملة ومحصورة.

التقسيم الرابع: انقسام القضية إلى ممكنة وممتنعة وواجبة.

التقسيم الخامس: تقابل القضايا: شروطه وأحكامه.

التقسيم السادس: عكس القضايا: شروطه ونتائجه.

لم تختلف الموضوعات السابقة عنها عند ابن سينا بالرغم من اختلاف التبويب بعض الشيء. وتتكون القضية الحملية عند الغزالي من موضوع ومحمول. أما القضية الشرطية فتتألف من قضيتين: أولاهما تسمى (المقدم)، والثانية تسمى (التالي)، وتأتى القضية الشرطية متصلة تارة ومنفصلة طورًا آخر، وقد استند الغزالي بمثاله في القضية الحملية على الحد الماهوي ، والحد اللفظي الشارح للاسم ، فقد استخدم اسمًا مركبًا للموضوع، الحيوان الناطق، واسم مركبًا للمحمول، منتقل بنقل قدميه (٤١). ثم استبدل الحدين، فاستعمل لفظة الإنسان بدلاً من الحيوان الناطق، ولفظة ماش بدلاً من منتقل بنقل قدميه. وبهذا راعى الفهم الماهوي في الموضوع والشرح اللفظي في المحمول ، ولم يكن جديدًا، في كلا الموضوعين، عن ابن سينا، وكذلك أمثلته عن الشرطيات، وقد انقسمت القضية عنده في المقاصد إلى شخصية وغير شخصية، فكان محور تفكيره يدور حول المشخص، ومثاله: "زيد كاتب". أما القضايا الكلية والجزئية والمهملة فهي قضايا غير مشخصة ، وعرف الغزالي فرط حاجته إلى السور فيها، فالسور يحدد كلية القضية وجزئيتها (٤٢)، وقد سار في تقسيمه هذا للقضايا على نفس تقسيم ابن سينا (٤٣)، ولم يلبث الغزالي أن تكلم على القضايا ذوات الجهة متابعًا التأثر بمن سبقه، وأعقبها بالتعرض لتقابل القضايا الحملية، قائلاً فيها: "لكل قضية نقيض في الظاهر يخالفها بالإيجاب والسلب، ولكن إن تقاسما الصدق والكذب سميتا متناقضتين" (٤٤). ثم تابع شروحه عارضًا شروط التقابل التي تتلخص:

- أن يكون كل من الموضوع والمحمول واحدًا في المتقابلتين.
- أن لا يختلف كل من الموضوع أو المحمول في الجزئية والكلية.
- أن لا يختلف كل من الموضوع أو المحمول في القوة والفعل.
- أن يتساويا في الإضافة.

– أن يتساويا في الزمان والمكان. (٤٥)

وممعن النظر في الشروط يرى حسن صنيع أرسطو وأثره في الفارابى ثم بابن سينا ومن ثم بالغزالي. ولقد شكلت شروط التقابل السابقة الذكر استمرارًا لربط المفاهيم المنطقية ببعدي المعنى والاسم معا ، فلا يكتفي الغزالى مثلا، – حسبما ورد في المقاصد – بوحدة الموضوع أو المحمول اسميًا في المتقابلتين، بل يشترط وحدتهما في المعنى والماهية، استنادًا إلى مفاهيم الماهية، جهة القوة والفعل، والإضافة والزمان والمكان.

وكان الغزالي ملما بأحكام التقابل من ناحية الصدق والكذب ، فهو يذكر إمكانية حدوث التقابل بين الكلية والجزئية، وبين الجزئيتين اللتين يمكن أن تصدقا معًا، وبين الكليتين اللتين يمكن أن تكذبا معًا (٤٦). وقد أورد عكس القضايا ذاكرًا قواعدها متابعًا ابن سينا من دون إضافة، وكان عرضه مختصرًا وأمثلته مشائية، وكذلك تعابيره ومصطلحاته (٤٧). أما تحليل المصطلحات والتعابير فسيكون في فقرة المعيار، نظرًا للتشابه بينه وبين المقاصد.

ثانيا: يضم بحث القضية في معيار العلم ستة تقسيمات، ويقع ضمن الفن الثالث من الكتاب الأول في العنوان، "مقدمات القياس"، وقد جاء تبويب القضية بحسب التفريعات التالية:

– القسمة الأولى: تنقسم القضية إلى جزئين مفردين.

– القسمة الثانية: تنقسم القضية باعتبار نسبة محمولها إلى موضوعها بنفي أو إثبات.

– القسمة الثالثة: تنقسم القضية تبعا لعموم موضوعها أو خصوصه.

– القسمة الرابعة: تنقسم القضية تبعا لجهة نسبة المحمول إلى الموضوع وجوبًا وجوازًا وامتناعًا.

– القسمة الخامسة: تقابل القضايا.

– القسمة السادسة: عكس القضايا(٤٨)

وإذا حصلت مقارنة التبويب هذا مع ذاك الذي في المقاصد لوجد القارئ تسلسل الموضوعات نفسه، وألفى التركيب الشكلي نفسه أيضًا ، إلا أن التعابير في المعيار بدأت تختلف نسبيًا، إذ يعالج الغزالي في التقسيم الأول تركيب القضية من جزئين، وكان قد ذكر أن القضية المنطقية والجملة الخبرية في اللغة تتركب من موضوع ومحمول، ثم انتقل في المعيار إلى استعمال المخبر عنه والخبر، بدلا من استعمال الموضوع والمحمول الواردين في المقاصد، ومثاله الدائم: زيد قائم، فزيد مخبر عنه وقائم خبر (٤٩). وظهر هذا الاستعمال علامة على بدء إدخال المصطلحات العربية والتأثر الواضح باللغة، وقسم الغزالي القضية إلى حملية وشرطية مثلما في المقاصد، وتتميز أبحاث المعيار بالشرح والوضوح، فالحملي من القضايا: "وهو الذي حكم فيه بأن معنى محمول على معنى..." (٥٠). تعبيرا عن طبيعة الحمل، والذي ينحى فيه منحا فقهيا ولغويا، يتمثل الأول في استعمال تعبير الحكم، واللغوي في ما يوحى إليه التعبير السابق من إضافة معنى إلى معنى آخر، ولا يعنى هذا خروج الغزالي عن المعاني المنطقية في صورتها السينائية، لكننا نجد مفاهيم جديدة بدأت تحل في شروح الغزالي إضافة إلى خلفيته المنطقية الغنية بشروح ومعاني ابن سينا، ولقد فصل في الشرطية المنفصلة، وذكر العلاقة بين المقدم والتالي مقسمًا إياها إلى ثلاثة أقسام:

١. ما يمنع الجمع والخلو، مثل: العالم إما قديم أو حادث. فيمتنع اجتماع القدم والحدوث، كما يمتنع الخلو من أحدهما.

٢. ما يمنع الجمع دون الخلو، مثلا: هذا إما حيوان أو شجر ، فهما لا يجتمعان لكن يمكن للذي قلنا عنه، هذا أن يخلو عنهما بأن يكون لا حيوانا ولا شجرًا.

٣. ما يمنع الخلو، ولا يمنع الجمع، مثلا: إما أن يكون زيد في البحر، وإما ألا يغرق ، وهذا يمنع الخلو لكن لا يمنع الجمع فيجوز أن يكون زيد في البحر ولا يغرق (٥١)

وزبدة القول في هذا العرض تبيان أهمية المنفصلة في الأحكام وأسباب استخدام الغزالي لمسألة الجمع والخلو، فهما معان اصطلح عليهما في الشرعيات ويستعان بهما في الاجتهاد، ولم يمتنع الغزالي بعد إدراج تعبيري المخبر عنه والمخبر من اصطلاح الموضوع والمحمول، وبهذا بقي اتفاق المقاصد والمعيار في استخدام المصطلحات المنطقية، مع ميل في المعيار إلى الاتجاه نحو المسائل اللغوية والفقهية، ويقول الجرجاني في الموضوع: "هو محل العرض المختص به".(٥٢) ويقابله في الجملة اللغوية المبتدأ أو المخبر عنه، وقد درج استعمال التعبير للدلالة على موضوع القضية التي تحتمل الصدق أو الكذب، بحيث يسند المعنى الأول في القضية وهو الموضوع إلى الآخر إثباتا أو نفيا. ويقصد بالمحمول ما يحمل على الموضوع، ووضع الحمل في اللغة بتأنيث المذكر وبالعكس (٥٣)، ليقوم في الجملة بدور الخبر للمخبر عنه المبتدأ، ويعنى المحمول المقول، مما يقال على الشيء، والمقول هو الجزء الثاني من القضية يثبت على الموضوع أو يسلب عنه (٥٤)، وأهم حالات الحمل التي عددت عند أهل اللغة ،والتي تبين اختلاط مفهوم الحمل بالخصوصية اللغوية والإسلامية هي:

١) "حمل المواطأة، وهو أن يكون الشيء محمولا على الموضوع بالحقيقة، بلا واسطة، كقولنا: الإنسان حيوان".

٢) "حمل الأصول على الفروع، من ذلك أن لا يضاف ضارب إلى فاعله، لأنك لا تضيفه إليه مضمرًا (٥٥) بل يجب أن يكون ذلك واضحًا جليا بدون إضمار.

ويذكر الغزالي في المعيار، مثلما في المقاصد، انقسام القضايا إلى شخصية ومهملة ومحصورة (٥٦). ويسمى المحصور عنده محصورًا تبعًا لكلية الموضوع أو لبعضه، ويستدل على نوعية الحصر استنادا إلى اللفظ الحاصر كل أو بعض، وينبه الغزالي في المعيار من اعتبار الموضوع المهمل في القضايا كليا، ويذكر مثالا من الفقه جعلت فيه القضية المهملة كلية، وأدخلت في قياس ما فأنتجت نتيجة خاطئة (٥٧)، فالمهمل هو غير المحدد بسور، وتعبر القضية الشخصية هنا عن إثبات المحمول على الموضوع أو نفيه عنه، بشرط أن يكون الموضوع شخصيا، زيد كاتب. أما القضية الكلية فهي التي يثبت محمولها على كل أفراد الموضوع، كل إنسان حيوان، بينما يثبت المحمول على بعض أفراد الموضوع في القضية الجزئية بعض الحيوان إنسان.

ولم يوسع الغزالي في المعيار، وكذلك في المقاصد، شروحه للقضايا ذوات الجهات، نظرا لعلاقتها بالمسائل الطبيعية والفلسفية، بينما وسعها ابن سينا وفصلها. واختصرها الغزالي. ومما يقول فيها: "اعلم أن المحمول في القضية لا يخلو، إما أن تكون نسبته إلى الموضوع نسبة الضروري الوجود في نفس الأمر: كقولك الإنسان حيوان... وإما أن يكون نسبته إليه نسبة الضروري العدم، كقولك الإنسان حجر... وإما ألا يكون ضروريا لا وجوده ولا عدمه، كقولنا الإنسان كاتب، الإنسان ليس بكاتب، ولنسم هذه المادة مادة الحمل، فالمادة ثلاثة: الوجوب والإمكان والامتناع(٥٨) ، ثم أورد تقابل القضايا وأحكامها، مثلما وردت في المقاصد وبالتحليل نفسه، مع أمثلة جديدة وموسعة تميز بها المعيار، وتطرق إلى

العكس بمفهوم أرسطو نفسه، ولخصه في المعيار بقوله: "اعلم إنا نعنى بالعكس أن يجعل المحمول في القضية موضوعًا والموضوع محمولا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق بحاله، فإن لم يبق الصدق سمى انقلابًا لا انعكاسًا [٥٩]. ولم يختلف الأمر عند ابن سينا حين قال: "العكس هو تصيير الموضوع محمولاً، والمحمول موضوعًا، مع بقاء السلب والإيجاب بحالة، والصدق والكذب بحالة " [٦٠]وكان الغزالي جليا في إبراز نتائج العكس الأربع وهي:

الكلية السالبة: وتنعكس لكلية سالبة. لا إنسان واحد طائر، لا طائر واحد إنسان.

الكلية الموجبة: وتنعكس إلى جزئية موجبة. كل إنسان حيوان، بعض الحيوان إنسان، ولا تنعكس إلى كلية موجبة لأن المحمول يمكن أن يكون أعم من الموضوع، إذ ليس كل حيوان إنسان، فمن الحيوانات الإنسان والفرس وغيره (٦١). ويلاحظ أن المعاني التي يذكرها الغزالي تستند على العموم الذي يضم أفرادًا، فأبعاده المنطقية المنقولة عن ابن سينا مرتكزها الأفراد.

الجزئية السالبة: لا عكس لها. لأننا إذا قلنا: حيوان ما ليس بإنسان، فلا تنعكس إلى إنسان ما ليس بحيوان، وإذا كانت الأولى صادقة فالثانية غير صادق (٦٢).

الجزئية الموجبة: وتعكس إلى جزئية موجبة.

ولم يكن مجددًا فيها على مستوى العرض والأمثلة، بل تابع ابن سينا وتحاليل أرسطو وتماثل مع المقاصد، وعمد الغزالي في المعيار إلى إبدال القضايا المعكوسة برموز متخليًا عن مادة الحدود قائلاً: "لأجل كون الأمثلة مغلطة في ذلك، عدل المنطقيون الأمثلة المكشوفة إلى المبهمات وأعلموها بالحروف المعجمة، وجعلوا المحمول معرفًا بالباء، والموضوع بالألف، وقالوا كل (أب)... يلزم منه بعض (ب أ)... (٦٣). ولم يذهب كل المذهب في الأخذ بالترميز والتجريد، فلقد كان لب تصوره في المعيار والمقاصد ماهويًا أرسطويًا ، ولم تكن

مسألة الرموز أو الحروف سوى تثبيت لقواعد المنطق وقوانين أرسطو الصورية، كما جهد في التأكيد على ما تمدنا به مادة القضية من معرفة وتصور، لأنها تؤكد حقيقة الأشياء وصفاتها، فقال: "فاعلم أن ذلك ليس يلزم من الإيجاب الجزئي من حيث إنه إيجاب جزئي، بل إن من حيث عرفت من خارج أنه لا كاتب سوى الإنسان (٦٤). وهكذا يرتبط المعنى بالاسم في التصور، والحال نفسها في التصديق والقضية، ولم يستطع الغزالي ومن قبله، الفصل بين المعنى والاسم أو بين المضمون والصورة فصلاً تامًا.

ثانيا / النظر في تركيب المعاني المفردة بعد مرحلة المزج .

أولا : تقع القضية في كتاب محك النظر بالفصل الثالث من فن السوابق، وتضم أربعة تفصيلات على الشكل التالي:

- **التفصيل الأول: انقسام القضية إلى التخصيص والعموم والتعيين والإهمال.**
- **التفصيل الثاني: انقسام القضية إلى ثلاثة الإمكان والوجود والاستحالة.**
- **التفصيل الثالث: بيان نقيض القضية وأحكامها.**
- **التفصيل الرابع: بيان عكس القضية.**

يتبين اختلاف التركيب الشكلي والتبويب جزئيا عن المعيار والمقاصد، لكن الأبحاث المنطقية التي تناولت القضية في المحك بمضمونها وموضوعاتها لم تبتعد تماما عن أبحاث القضية في الكتابين السابقين، ويتباين المضمون هنا في جانب التركيب البنيوي للمصطلحات والتعابير والغرض والتوجه، فإذا كان الكتابان السابقان قد تأثرا بابن سينا تأثرًا واضحًا، فإن المحك يميل نحو المعاني الإسلامية والفقهية ميلاً محضًا، وتنقلب تعابيره وأمثلته مشكلة أغراضا جديدة كما سنرى، من دون الخروج على أطر المنطق الأساسية. وأشار الغزالي في نهاية المحك إلى

العودة للمعيار ولمن يرغب في التفصيل والشرح، قائلاً: "هذا الكتاب مع صغر حجمه حركت به أصولاً عظيمة، إن أمعنت في تفهم الكتاب تشوقت إلى مزيد إيضاح في بعض ما أجملته واشتغلت لحكم الحال عن تفصيله، وذلك التفصيل قد أودعت بعضه كتاب معيار العلم..." (٦٥). وتدل هذه الإشارة على وحدة المسألة المنطقية في خلفية الإمام من دون أن يعني ذلك عدم وجود التباين بين المحك والمعيار. ويعمل الغزالي بالرغم من هذا التباين على ربط المحك بالمعيار، استمرارا في تطعيم المنطق بالتفكير الإسلامي، وخصوصا في المحك ومقدمة المستصفى، وقد جعل مبحث القضية في المحك قالبا إسلاميا من دون أن يتخلى عن مضامينها المنطقية، إذ يبدأ الفصل على نمط ما جاء في الكتب سابقا، فيستعمل عدة مصطلحات للتعبير عن عناصر القضية، قائلاً: "الفصل الثالث من فن السوابق في أحكام المعاني المؤلفة تأليفا يتطرق إليه التصديق والتكذيب، كقولنا مثلا: العالم حادث والباري تعالى قديم، فإن هذا يرجع إلى تأليف القوة المفكرة بين معرفتين، لذاتين مفردتين ونسبة أحدهما إلى الآخر بالإثبات، فإن قلت العالم ليس بقديم، والباري ليس بحادث، كانت النسبة نسبة النفي، وقد التأم هذا القول من جزئين، يسمي النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا، ويسمي المتكلمون أحدهما موضوعا والآخر صفة، ويسمي الفقهاء أحدهما حكما والآخر محكوم عليه، ويسمي المنطقيون أحدهما موضوعًا وهو المخبر عنه والآخر محموله وهو الخبر، ونصطلح نحن على تسمية الفقهاء، فنسميها حكما ومحكومًا عليه، ولنسم مجموع الحكم والمحكوم عليه قضية... (٦٦). ولم تكن الفقرة السابقة عرضًا لمصطلحات تركيب القضية فحسب، بل كانت طرحًا جديدًا وتبنيًا لعبارات بما تحمل من خلفية فقهية، فنرى الإمام ينتقل بالمحك إلى تداول الحكم والمحكوم عليه عوضا عن الخبر والمخبر عنه في المعيار، أو بدلا عن الموضوع والمحمول في المقاصد،

وقد استخدم الحكم والمحكوم عليه في مقدمة المستصفى كما سنرى، والمحكوم اسم مفعول من حكم، أطلق حكما مرادًا منعه عن التبديل والتغيير والتخصيص (٦٧). ويلعب المحكوم عليه دور الموضوع في القضية المنطقية ،ويستعمل اللفظ الشرعيات، "وأثر الخطاب المترتب على الأفعال الشرعية كل ذلك محكوم الله تعالى ثبت بحكمه وإيجاده وتكوينه، وإنما سمي حكم الله على لسان الفقهاء..." (٦٨)، ويعنى الحكم أيضًا القضية ككل فنقول حكمنا أن كل خمر مسكرة، وقصد الغزالي بالحكم في المحك ومقدمة المستصفى ما يحمل على المحكوم عليه، ويطلق تعبير الحكم في الشرعيات، لأنه: "عبارة عن حكم الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين (٦٩)، فأفعال المكلفين هي المحكوم عليه، وكلمة حكم في اللغة هي: "الصرف والمنع للإصلاح... ومن قوله تعالى: ﴿أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ﴾ [سورة هود، الآية: ١]، أي منعت وحفظت عن الغلط والكذب والباطل والخطأ والتناقض... وفي اصطلاح أصحاب الأصول خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاد أو التخيير. (٧٠)، فثمة علاقة بين الحكم والحكمة في طبيعتها الدينية.

ويتبادر من هذه التعريفات اتفاقها على دور الحكم، إنه إسناد أمر ما إلى آخر، لكن يختلف الغرض والمضمون أصوليا أو فقهيا أو لغويا، فعملية الحمل هي ربط حد بآخر أو مفهوم بمفهوم آخر، والحكم أيضًا يسند معنى أو مفهومًا إلى آخر، بغرضية القطع والبت والتقويم والحفظ، ويأخذ معنى الحكم خلفية دينية، فيدور حول طبيعة الأمر والمأمور، ومفهوم الواجب والتكليف، وذكر الجرجاني أن الحكم هو إسناد أمر إلى آخر إيجابًا أو سلبًا قاصدًا المحمول إلى الموضوع (٧١)، وتبقى جذور اللفظية لغويا والعادة في استعمالها شرعيًا، هي الأقوى والأعرف، وملخص الرأي بأن لكل مصطلح تفسيرا ودورا إجرائيا وظرف استعمال يختلف عن الآخر، إلا أن الواضح هنا تبني الغزالي للاصطلاح بقصد مزج

المنطق بعلوم المسلمين مزجا كليا، وتفسير قواعده بما تمثلها بالعقلية الإسلامية وانطباعه بنمط تفكيرها.

يتناول الغزالي أقسام القضية فيقسمها إلى قضية في عين، وقضية مطلقة خاصة، وقضية مطلقة عامة، وقضية مهملة (٧٢)، ويقابل القضية المعينة أو القضية في عين، القضية الشخصية في المعيار، ويماثل المطلقة الخاصة، الجزئية، والمطلقة العامة الكلية، ولم تختلف الشروح المنطقية في المحك عن المعيار، فالذي يحدد الخاص أو العام في القضية هو السور الذي يبين مقدار الكم (٧٣)، فالقضية المعينة تلك التي يكون موضوعها واحدا، لأن التعيين هو التحديد وامتياز الشيء من غيره، وإذا كانت القضية الشخصية اصطلاحا تأثر به الغزالي بابن سينا وذكره في المقاصد والمعيار، فإن القضية المعينة تفاعل بها الغزالي مع اللغة العربية وأصول الفقه، ولقد استخدمها في المحك ومقدمة المستصفى، ويدل على غير المعين وغير المقيد فى الفقه، ويستعمل الغزالي المطلقة العامة في المحك ومقدمة المستصفى ليشير إلى القضية الكلية، والإطلاق العام هو بحمل معنى على معنى ليتشكل حكم عام (٧٤)، وقد عرف الجرجاني المطلقة العامة قائلاً: " هي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه (٧٥).

فعملية الإطلاق العام تعنى إطلاق مفهوم على عموم الموضوع، وهذا يفيد في الأصول بإطلاق الأحكام العامة تعميما أو تخصيصا، بينما تدل المطلقة الخاصة على إطلاق الحكم أو حمل المفهوم على حال معينة مقيدة، وهذا يفيد في الفقهيات التي تميز بين الأحكام العامة والحكم الخاص، ويوحي الاختلاف بتبني الخلفية الإسلامية تماما والخروج من المصطلحات المنطقية، وبهذا نرى التحول في كتابة الغزالي الذي انتقل من منطقي ناسخ في المقاصد، إلى مستخدم للتعابير في المعيار –القضية العامة والقضية الخاصة–، حتى بلغ مداه عالما إسلاميا

أصوليا في المحك، فسخر القالب المنطقي للإطلاق العام والخاص الفقهيين، وقد حدد غرضه في تنقيح النظريات والاستفادة منها بالفقهيات، إذ قال: " إياك أن تسامح بهذا في النظريات، فتغلط ومثاله من الفقه... (٧٦)، ويتناول الغزالي في المحك، وفي معظم أمثلته على القضية، أقوالا فقهية، مبينا مثالا ضرورة الاحتراز من القضايا المهملة، وعدم اعتبارها قضايا عامة أو كلية، فيذكر أن المطعوم (٧٧) ربوي، قضية مهملة، لا يصح اعتبارها عامة في قياس، كما فعل الشافعي (٧٨)، وظهرت في المحك القضايا ذوات الجهة أيضًا بشيء من الاختصار، وحل تعبير الاستحالة مكان الامتناع.

لم يغض الغزالي الطرف عن تقابل القضايا، فقد ذكرها، وتحدث عن القضيتين المتنافيتين التي تصدق إحداها وتكذب الأخرى، ومثالهما: العالم حادث، العالم ليس بحادث (٧٩)، كما وضع مجموعة شروط لتقابل القضايا، تتطابق في جملتها مع ما جاء في المعيار، لكنها تختلف بأمثلتها المستوحاة من الإسلام، فأورد مثلا قرآنيا ليؤكد على ضرورة وحدة الحكم، أو المحمول في المتقابلتين، قال: " العالم قديم، العالم ليس بقديم. وأردت بأحد القديمين ما أراد الله تعالى بقوله: ﴿كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [سورة يس، الآية: ٣٩] (٨٠)، وذكر مثالا فقهيا ليصر على وحدة الإضافة في المتقابلين، أيضًا: إذ "المرأة مولى عليها، المرأة ليس بمولى عليها، وهما صادقتان بالإضافة إلى النكاح والبيع وإلى العصبة والأجنبي" (٨١) ، فلم تعد القضيتان متقابلتين هنا، لأن المرأة مولى عليها بمعنى، وليس مولى عليها بمعنى آخر.

وتطرق الغزالى إلى عكس القضايا في تفصيله الرابع، عقب التقابل، جاعلا للعكس دورا في الاستدلال والبرهان والدليل الفقهي، فإذا لم تتطابق مثلا القضية المطلوبة مع الدليل النصي والفقهي اعتمد العكس، وربما حصل المراد في حينها،

وهذا أيضًا – أي العكس– يحتاج إليه وربما لا يصادف الدليل على المطلوب نفسه، ويصادف على عكسه فيمكن التوصل منه إلى المطلوب... (٨٢)، وهكذا يدخل الغزالي المنطق ضمن علوم المسلمين، جاعلا العكس أداة استدلال تدعم عمليات الاجتهاد والأحكام، فيرى أننا بعكس القول أو الحكم نعمل على حل التنافي بينهما وبين النص، ويؤدي التوافق بين الحالين إلى حصول الاجتهاد، ولم يغب عن باله حالات العكس، وشروطها، لكنه تميز من المعيار بذكر الأمثلة الفقهية واستخدام التعابير الأصولية، فقال: " وأعنى بالعكس أن تجعل الحكم محكوم عليه والمحكوم عليه حكما، ولا تتصرف فيه إلا هذا القدر وتبقى القضية صادقة... (٨٣)، كما ذكر القضايا الأربع وعكسها، لكنه اصطلح على تسميتها الإسلامية " نافية عامة، ونافية خاصة، ومثبتة عامة، ومثبتة خاصة" (٨٤)، والنفي هنا بمعنى السلب: " وما يسلب عن الشيء فمسلوب عنه الشيء بالضرورة (٨٥)، أما الإثبات فبمعنى التأكيد، ويسمى بالمنطق الإيجاب والموجب.

ولم يخض الغزالي خوضا مفصلا في العكس، وشرح القضايا المعكوسة، وموجبات القضايا التي تعكس والتي لا تعكس، معللاً ذلك بقوله: " فالزيادة عليه لا تليق بحجم هذا الكتاب" (٨٦)، لكنه في الوقت نفسه أعطى أمثلة واضحة وذكر القاعدة، مثلما كان الأمر بالمعيار محافظًا على المضامين المنطقية.

وما يمكن قوله في مبحث القضية بالمحك هو نفسه ما ذكر في مبحث الحد، فإن المحك يشكل تحولاً كاملاً في عرض المنطق وهضمه ، ويختلف عن المعيار في الاصطلاح على أسماء القضايا، وفي الأمثلة والتحليل والدور الإجرائي، وبه يعالج الإمام المسائل الفقهية والقضايا الإسلامية، ويستعمل قواعد المنطق لدعم العلوم الإسلامية، بحيث يصهر العلمين، المنطق والأصول، ولم تكن القضية بأبحاثها في المعيار على درجة هذا التحول (٨٧).

ثانيا: يقع مبحث القضية في مقدمة المستصفى ضمن الفصل الثالث من السوابق في أحكام المعاني المؤلفة، وينقسم إلى نظرين: أولهما انقسام القضية إلى أربعة أنواع ، ثانيهما نقيض القضية وشروطه، ويبدأ الغزالي بحثه بالقول: " ننظر الآن في تأليف المعنى، على وجه يتطرق إليه التصديق والتكذيب، كقوله مثلا: العالم حادث، والباري تعالى قديم، فإن هذا إلى تأليف القوة المفكرة بين معرفتين لذاتين مفردتين بنسبة إحداهما إلى الأخرى..." (٨٨). فيتشابه مع المحك، أمثلة وتعابير ومصطلحات ،ويستعرض القضية بالخلفية نفسها التي جاءت في المحك، مستخدما المحكوم عليه والحكم ليعبرا عن الموضوع والمحمول.

وتنقسم القضايا في مقدمة المستصفى إلى: قضية في عين، وقضية مطلقة خاصة، ومطلقة عامة، وقضية مهملة، وكانت أمثلتها على شاكلة المحك وبشيء من الاختصار (٨٩).

كما تناول الغزالي في النظر الثاني تقابل القضايا بالشروط نفسها التي ذكرها في المحك، وتعرض لتناقض القضيتين أيضًا، ولقد جعل لتقابل القضايا المتناقضة دورًا إجرائيًا في الفقهيات، فقال: " إذ رب مطلوب لا يقوم الدليل عليه، ولكن على بطلان نقيضه، فيستبان من إبطاله، صحة نقيضه، ويستفاد من ذلك في المنطق، كما في الفقهيات. وملخص هذه الطريقة، إذا كنا نجهل القضية فربما عرفنا نقيضها، وبمعرفة نقيضها نعرف الأولى ونقيم الدليل، أما شروط النقيض التي أشار إليها في المحك والمستصفى فهي باختصار:

١) أن يكون المحكوم عليه في القضيتين واحدًا بالذات لا لمجرد اللفظ فإن اتحد اللفظ دون المعنى لم يتناقضا.
٢) أن يكون الحكم واحدًا والاسم مختلفا.
٣) أن تتحد الإضافة في الأمور الإضافية.

٤) أن يتساويا في القوة والفعل.
٥) أن يتساويا في الجزء والكل.
٦) أن يتساويا في الزمان والمكان.

وقد مثل لهذه الشروط بأمثلة تساوى فيها المحك مع المستصفى (٩٠)

ولم يذكر الغزالى العكس في المستصفى، بل اكتفى بهذا القدر الذي عرض، وهو بمجمله استمرار لمضمون المحك وشروحه، لكنه مقتضب وموجز.

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله– صلى الله عليه وسلم – في هذا البحث تناولت نظرية الغزالي التي قدم فيها للقياس ، والتي سماها بسوابق القياس ، قاصدا بها الأمور التي يجب أن يسبق العلم بها على الخوض في مسألة القياس شكلة ومادته وأنواعه ،وأشكال أنواعه والأضرب التي تتكون منها هذه الأشكال ، فظهر متابعا لابن سينا والفارابي مقدما فيه ما يحتاجه طالب البرهان حتى يستطيع بناء صرح صحيح غير مخالف لصريح العقل ، ينتقل من خلاله إلى اخراج نتيجة صحيحة يقينية تكشف عن حقيقة الشيء ، ومن خلال ما تم عرضه في هذا البحث يمكن تلخيص النتائج الآتية :

١) أن طالب البرهان يجب عليه النظر في نظمه وصورته، وفي المقدمات التي فيها النظم والترتيب، وأقل ما ينتظم منه البرهان عند الغزالي مقدمتين، قاصدًا بذلك علمين يتطرق إليهما الصدق والكذب، وأقل ما تحصل منه مقدمة هو معرفتان، توضع الأولى مخبرًا عنها، والثانية خبرًا ووصفًا، فمن أراد أن يعرف البرهان ليس له إلا طريق واحد وغيره محال، إذ لابد له أن يعرف أن كل برهان ينقسم إلى مقدمتين، وكل مقدمة تنقسم إلى معرفتين تنسب إحداهما إلى الأخرى، وكل مفرد

فهو معنى، وهذا المعنى يدل عليه لفظ، مما يوجب النظر في المعاني المفردة وأقسامها ثم في الألفاظ المفردة ووجوه دلالتها فإذا فهمنا اللفظ مفردًا والمعنى مفردًا تألف منهما معنيين، منهما تتألف المقدمة، ويتوجب النظر في حكمها وشروطها، ثم جمع مقدمتين يتألف منهما البرهان.

٢) تابع الغزالي آراء ابن سينا الأرسطية وتقسيماته للقضية في المقاصد والمعيار، ومال في المعيار إلى سوق بعض الأمثلة الفقهية والإسلامية، مع التأكيد على استعمال ابن سينا لألفاظ القضية العامة والخاصة والمعين مما يظهر لنا الأثر اللغوي والإسلامي في المناطقة قبل الغزالي، وكانوا أن استخدموا مفاهيم ومصطلحات جديدة إلى جانب الكلي والجزئي والمشخص.

٣) انتقل الغزالى في المحك والمستصفى إلى مفاهيم ومفردات جديدة، ومال بالمنطق نحو الأصول والإسلاميات بشكل تام، فجعل البنية المنطقية إسلامية محضًا، وقد خف تأثير ابن سينا في الكتابين المذكورين.

٤) شكل استعمال "المطلق"، مفهومًا وخلفية، دفعًا جعل الصفة والمعنى تحمل على الموضوع، كما يحمل الأصل على الفرع، وأدخل الغزالي الحكم والمحكوم عليه بما يحمل هذان التعبيران من تصور أصولي.

٥) لم يخرج الغزالى في بحث القضية عن الأطر المنطقية، بالرغم من إدخاله المفاهيم الإسلامية، وقد بقي أثر ابن سينا واضحا في تفصيلات القضايا وأقسامها وتقابلها وعكسها على السواء مع تغير اصطلاحاتها ومفاهيمها، ووجد الشروط العقلية والفلسفية جلية في التقابل والعكس، خلال استعمال الغزالي للقوة والفعل، والإضافة، والمكان والزمان وغيرهما.

٦) كما يمكن القول أن القضية في كتبه إضافة إلى تطورها وتحولها من كتاب آخر، بقيت ضمن إطار محاولة الغزالي تسخير المنطق الأرسطي لخدمة العلوم الإسلامية عن طريق إدماجه بها.

الهوامش

[١]هو الامام أبو حامد ، حجة الإسلام، زين الدين، محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، الطوسي الغزالي، الشافعي، ولد –رحمه الله– سنة ٤٥٠هـ، وقيل سنة ٤٥١هـ، بإحدى بلدتي طوس المسماة طابران، ولد من والد فقير يعمل في غزل الصوف، لكنه معجب بالعلماء وبمجالسهم ، ويتوفر على خدمتهم ،وكان الرجل يتوجه إلى ربه راجيًا أن يرزقه من الأولاد من يصبح عالمًا، وقد رزقه الله أبا حامد وأخاه أحمد ،وكانت وفاته بطوس يوم الاثنين رابع عشر جمادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة، وقد رويت في مماته قصة أنه يوم الاثنين وقت الصبح توضأ وصلى وقال: على بالكفن فأخذه وقبله ووضعه على عينيه قائلاً: سمعًا وطاعة للدخول على الملك، ثم مد رجليه واستقبل القبلة، ومات قبل الإسفار رحمه الله رحمة واسعة .من أشهر مصنفاته إحياء علوم الدين ، ومعيار العلم في المنطق ومقاصد وتهافت الفلاسفة والقسطاس المستقيم . ينظر ترجمته في الآتي : الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق : شعيب الأرناؤوط وآخرون ،مؤسسة الرسالة ، ط٣ ،١٤٠٥هـ –١٩٨٥م ،ج١٩، ص(٣٢٢–٣٢٣)، وابن خلكان: وفيات الأعيان، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر (بيروت – لبنان) ، ط١ ،١٩٧١م ،ج٤، ص(٢١٦)، والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق :محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو ، دار هجر ،ط٣ ، ١٤١٣هـ ،ج٦، ص(١٩١)، وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، تحقيق :محمود الأرناؤوط ،دار ابن كثير (دمشق – بيروت)،ط١، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م،ج٦، ص(١٨)، وابن الصلاح، طبقات الفقهاء الشافعية، تحقيق: محيى الدين على نجيب، دار البشائر الإسلامية، (بيروت–لبنان)، ط٣، ١٩٩٢م، ج١، ص(٢٤٩)، وغيرهم كثير جدًا يضيق المقام عن حصرهم.

[٢] الغزالى، المستصفى من علم الأصول ، تقديم :إبراهيم محمد رمضان ، دار الأرقم (بيروت – لبنان)،١٤١٤هـ –١٩٩٤م ،ج١ ، ص(٧٤)، ومحك النظر، دار المنهاج (جدة – السعودية) ،ط١، ١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م ص(٥٩).

[٣] انظـر: الغزالــي ، المستصـفى مـن علـم الأصـول ، ج١،ص(٧٤-٧٥)، ومحـك النظـر، ص(٥٩-٦٠).

[٤] انظر: المصدر السابق،ج١، ص(٧٥)، ومحك النظر، ص(٦٠).

[٥] انظر: الغزالي ، المستصفى من علم الأصول ، ج١، ص(٧٥-٧٦)، وانظر: معيار العلم في المنطق، شرح وتقديم : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية (بيروت – لبنان) ط١، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م ص(٤١)، ومحك النظر، ص(٦٠-٦١).

[٦] انظر: الغزالي ، معيار العلم في المنطق ، ص(٤١).

[٧] انظـر: الغزالــى: المستصـفى مـن علـم الأصـول، ج ١، ص(٧٧-٧٩)، ومحـك النظـر، ص(٦٣-٦٦)، ومعيار العلم في المنطق ، ص(٤٣ -٤٤) ، و ص (٥٢).

[٨] انظر: المصدر السابق، ص(٤٤-٤٧)، و ص(٤٩-٥٠)، و ص (٥٦).

[٩] انظـر: الغزالـي ، المستصـفى من علم الأصـول،ج١، ص(٧٧)، ومحـك النظـر، ص(٦٣-٦٤)، ومعيار العلم في المنطق ،ص(٤٣-٤٤).

[١٠] انظر: المصدر السابق، ص(٤٤).

[١١] انظـر: المصـدر السـابق، ص(٤٤-٥٤)، والمستصـفى من علم الأصـول، ج١، ص(٧٨)، ومحك النظر، ص(٦٥).

[١٢] انظـر: المصـدر السـابق، ص(٦٥-٦٦)، والمستصـفى مـن علـم الأصـول،ج١، ص(٧٨-٧٩)، ومعيار العلم في المنطق، ص(٤٥-٤٦).

[١٣] انظر: المصدر السابق، ص(٤٦).

[١٤] انظـر: الغزالــي، المستصـفى مـن علـم الأصـول، ج ١، ص(٧٩-٨٠)، ومحـك النظـر، ص(٦٦-٧٦)، ومعيار العلم، ص(٥٢-٥٣).

[١٥] انظر: المصدر السابق، ص(٥٣-٥٥)، والمستصفى من علم الأصول، ج ١، ص(٨١)، ومحك النظر، ص(٦٨).

[١٦] انظـر: المصـدر السـابق، ص(٦٩)، والمستصـفى من علم الأصـول، ج١، ص(٨١-٨٢)، ومعيار العلم، ص(٥٥).

[١٧] انظـر: الغزالــي، محـك النظـر، ص(٦٩-٧٠)، والمستصـفى مـن علـم الأصـول،ج١، ص(٨٢-٨٣).

[١٨] أنظر: الغزالي ، معيار العلم في المنطق، ص(٤٧-٤٨).

[١٩] ابن سينا، النجاة في المنطق والإلهيات، تحقيق : عبد الرحمن عميرة ، دار الجيل (بيروت – لبنان) ط١ ،١٤١٢هـ -١٩٩٢م ،ج١، ص(١٨).

[٢٠] الغزالي ، معيار العلم، ص(٤٩).

[٢١] ابن سينا ، النجاة في المنطق والإلهيات، ج١، ص(١١)، وانظر: الساوي ، البصائر النصيرية في علم المنطق، تحقيق : محمد عبده ، مطبعة الصاوي (القاهرة – مصر) ، ص(٣٥).

[٢٢] ينقسم المركب التام إلى قسمين أيضًا هما: الخبر: وهو الجملة التامة التي تحمل الصدق والكذب مثل خالد ناجح، والإنشاء وهو الجملة التامة التي لا تحتمل الصدق والكذب مثل ليت خالد ناجح، انظر: عبد الهادي الفضلى، خلاصة المنطق، مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي ،(قم – إيران)، ط٣، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ص(٨١).

[٢٣] انظر: الغزالي ، معيار العلم في المنطق، ص(٤٩-٥٠)، وإلى مثله أشار الساوي، انظر: البصائر النصيرية، ص(٩٨-٩٩).

[٢٤] انظر: الغزالي ، معيار العلم في المنطق، ص(٥٠-٥١).

[٢٥] انظر: الفارابي ، الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق : محسن مهدي ،دار المشرق (بيروت – لبنان)ط٢، ص(٤١-٤٢)، وابن سينا، النجاة في المنطق والإلهيات، ج١، ص(١٨-١٩).

[٢٦] انظر: الغزالي ، المعيار، ص(٥١)، وانظر: الفارابي ، الألفاظ المستعملة في المنطق، ص(٤١-٤٢)، وابن سينا ، النجاة في المنطق والإلهيات، ج١، ص(١٩).

[٢٧] انظر: الغزالي ، معيار العلم في المنطق، ص(٥٦).

[٢٨] انظر: المصدر السابق، ص(٥٦-٥٩).

[٢٩] الفارابي ، كتاب العبارة، ضمن مجموع المنطق عند الفارابي، تحقيق : رفيق العجم ، دار المشرق (بيروت – لبنان) ، ١٩٨٥م ، ج١، ص(١٤١).

[٣٠] انظر: الغزالي ، محك النظر، ص(٧٢-٧٤)، والمستصفى من علم الأصول، ج١، ص(٨٣-٨٤)، ومعيار العلم في المنطق، ص(٦٠-٦٣)، و ص(٦٤-٦٨).

[٣١] انظر: الغزالي ، المستصفى،ج١، ص(٨٣-٨٥)، ومحك النظر، ص(٧٥)، ومعيار العلم في المنطق، ص(٦٠-٦٢).

[٣٢] انظر: الغزالي ، المستصفى،ج١، ص(٨٥)، ومحك النظر، ص(٧٦).

[٣٣] انظر: الغزالي ، المستصفى،ج١ ، ص(٨٥-٨٦)، ومحك النظر، ص(٧٦-٧٨).

[٣٤] انظر: المصدر السابق، ص(٧٨)، والمستصفى،ج١، ص(٨٧).

[٣٥] المصدر السابق، ج١،ص(٨٧)، ومحك النظر، ص(٧٩-٨٠).

[٣٦] انظر: المصدر السابق، ص(٨٠)، والمستصفى، ج١، ص(٨٨).

[٣٧] انظر: الغزالي ، معيار العلم في المنطق، ص(٨١)، ومقاصد الفلاسفة، ص(٢٣).

[٣٨] انظر: الغزالي ، المستصفى،ج١، ص(٨٨)، ومحك النظر، ص(٨٠).

[٣٩] الغزالي ، مقاصد الفلاسفة، ص(٢٣).

[٤٠] انظر: المصدر السابق، ص(٢٣).

[٤١] انظر: المصدر السابق، ص(٢٣).

[٤٢] انظر: المصدر السابق، ص(٢٥-٢٦).

[٤٣] انظر: ابن سينا، النجاة في المنطق والإلهيات، ج١، ص(٢٠-٢٧).

[٤٤] الغزالي ، مقاصد الفلاسفة، ص(٢٧).

[٤٥] المصدر السابق، ص(٢٧).

[٤٦] انظر: المصدر السابق، ص(٢٧-٢٨).

[٤٧] انظر: المصدر السابق، ص(٢٨).

[٤٨] انظر: الغزالي ، معيار العلم في المنطق، ص(٨١-١٠٥).

[٤٩] انظر: المصدر السابق، ص(٨١-٨٢).

[٥٠] المصدر السابق، ص(٨٣).

[٥١] انظر: المصدر السابق، ص(٨٥).

[٥٢] الجرجاني ، التعريفات، باب الميم، تحقيق : جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية (بيروت – لبنان) ، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م ، ص(٢٣٦).

[٥٣] الكفوي ، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، إعداد: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، (بيروت-لبنان)، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ص(٣٧٩).

[٥٤] انظر: الغزالي ، معيار العلم في المنطق، ص(٨٣).
[٥٥] الكفوي ، الكليات، ص(٣٧٩).
[٥٦] انظر: الغزالي ، معيار العلم في المنطق، ص(٨٩-٩٠).
[٥٧] انظر: المصدر السابق، ص(٩٠).
[٥٨] المصدر السابق، ص(٩٢-٩٣).
[٥٩] المصدر السابق، ص(١٠١).
[٦٠] ابن سينا، النجاة في المنطق والإلهيات، ج١، ص(٣٩).
[٦١] انظر: الغزالي ، معيار العلم في المنطق، ص(١٠٢-١٠٣).
[٦٢] انظر: المصدر السابق، ص(١٠٣-١٠٤).
[٦٣] المصدر السابق، ص(١٠٥).
[٦٤] المصدر السابق، ص(١٠٤).
[٦٥] الغزالي ، محك النظر، ص(٢٣٧).
[٦٦] المصدر السابق، ص(٨٠).
[٦٧] انظر: الجرجاني ، التعريفات، باب الميم، ص(٢٠٥).
[٦٨] الكفوي ، الكليات، ص(٣٨١).
[٦٩] الجرجاني ، التعريفات، باب الحاء، ص(٩٢).
[٧٠] الكفوي ، الكليات، ص(٣٨٠-٣٨١).
[٧١] الجرجاني ، التعريفات، باب الحاء، ص(٩٢).
[٧٢] انظر: الغزالي ، محك النظر، ص(٨١).
[٧٣] انظر: المصدر السابق، ص(٨١-٨٢).
[٧٤] انظر: المصدر السابق، ص(٨١-٨٢).
[٧٥] الجرجاني ، التعريفات، باب الميم، ص(٢١٨).
[٧٦] الغزالي ، محك النظر، ص(٨٢).
[٧٧] المطعوم من طعم وطعام. ويستعمل الفقهاء التعبير للدلالة على الأطعمة من تمر وقمح ورز وشعير وسفرجل وغيرها. وغرض الغزالي ضرورة الحذر وتبيان كم القضية فيقال بعض المطعوم ربوي مثلا.

[٧٨] انظر: المصدر السابق، ص(٨٢).
[٧٩] انظر: المصدر السابق، ص(٨٤-٨٥).
[٨٠] المصدر السابق، ص(٨٥).
[٨١] المصدر السابق، ص(٨٦).
[٨٢] المصدر السابق، ص(٨٨).
[٨٣] المصدر السابق، ص(٨٨-٨٩).
[٨٤] انظر: المصدر السابق، ص(٨٩-٩٠).
[٨٥] المصدر السابق، ص(٨٩).
[٨٦] المصدر السابق، ص(٩٠).
[٨٧] انظر: رفيق العجم، المنطق عند الغزالي في أبعاده الأسطورية وخصوصياته الإسلامية، دار المشرق، (بيروت-لبنان)، ط١، ١٩٨٩م، ص(١١٣).
[٨٨] الغزالي ، المستصفى من علم الأصول،ج١ ، ص(٨٨).
[٨٩] انظر: المصدر السابق،ج١، ص(٨٨-٨٩).
[٩٠] المصدر السابق، ج١، ص(٩٠).
[٩١] انظر: المصدر السابق، ج١، ص(٩٠-٩٢)، ومحك النظر، ص(٨٥-٨٧).

ملخص البحث

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله -صلى الله عليه وسلم - ،وبعد فقد تناول الإمام الغزالي- رحمه الله تعالى- مقدمات القياس وجعلها ثلاثة مقدمات، إلا أنه كعادته في كتاباته مهد قبل الخوض في المقدمات بتعريف البرهان فقال:" أعلم أن البرهان عبارة عن أقاويل مخصوصة، ألفت تأليفًا مخصوصًا، بشرط مخصوص يلزم منه رأي هو مطلوب الناظر بالنظر.

وسمى هذه الأقاويل التي إذا وضعت في البرهان لغرض اقتباس المطلوب بالمقدمات، كما أشار إلى أن الخلل يدخل البرهان من ناحية خلو هذه المقدمات

من شروطها، كما يدخل الخلل إليه من جهة الترتيب والنظم وإن كانت هذه المقدمات صحيحة ويقينية، كما قد يدخل منهما جميعًا، ممثلاً ذلك بالبيت المبني الذي يكون الخلل فيه تارة بسبب هيئة التأليف إذا كانت حيطانه معوجة وسقفه منخفضًا إلى موضع قريب من الأرض، كما يكون من حيث الصورة وإن كانت الأحجار والجذوع وسائر الآلات صحيحة، وتارة يكون الخلل من حيث رخاوة في الجذوع وتشعب في اللبنات، وإن كانت صورة البيت صحيحة في تربيعها، ووضع حيطانها وسقفها.

كما أشاد إلى حكم البرهان والحد وكل أمر مركب إما أن يكون الخلل في هيئة تركيبية، وإما أن يكون في الأصل الذي يرد عليه التركيب، ممثلاً ذلك بالثوب في القميص، والخشب في الكرسي، واللبن في الحائط، والجذوع في السقف.

أما طالب البرهان فينبغي له أن ينظر في نظمه وصورته، وفي المقدمات التي فيها النظم والترتيب، ممثلاً ذلك بمن أراد بناء بيت بعيدًا عن الخلل، وهو مفتقر إلى تجهيز الآلات المفردة أولاً كالجذوع واللبن والطين، فإذا أراد اللبن وجب عليه إعداد مفرداته وهي: التبن والتراب والماء والقالب الذي يضرب فيه، فيجب عليه البدء بالأجزاء المفردة أولاً فيركبها، ثم يركب المركب وهكذا إلى أن يجهز البيت خاليًا من الخلل.

أما أقل ما ينتظم منه البرهان فمقدمتين، وعنى بذلك علمين يتطرق إليها الصدق والكذب، وأقل ما تحصل منه مقدمة هو معرفتان، توضع الأولى مخبرًا عنها، والثانية خبرًا ووصفًا، فمن أراد أن يعرف البرهان فليس له إلا طريق واحد، لأن غيره محال، وهو أن يعرف أن البرهان ينقسم إلى مقدمتين، وأن المقدمة تنقسم إلى معرفتين تنسب إحداهما إلى الأخرى، وكل مفرد فهو معنى، وهذا المعنى يدل عليه لا محالة لفظ، والتي يوجب النظر ضرورة في المعاني المفردة وأقسامها، ثم

في الألفاظ المفردة ووجوه دلالتها، فإذًا فهمنا اللفظ مفردًا والمعنى مفردًا تألف منهما معنيين، ويتألف من المعنيين مقدمة، ويتوجب علينا النظر في حكمها وشروطها، ثم نجمع المقدمتين ونصوغ منهما برهانًا، مع مراعاة النظر في كيفية الصياغة الصحيحة، لأن من أراد أن يعرف البرهان بغير الطريق السابق فهو كمن طمع أن يكون كاتبًا يكتب الخطوط المنظومة وهو لا يحسن كتابة الكلمات، أو أن يكتب الكلمات وهو لا يحسن كتابة الحروف المفردة.

كما أشار إلى وجه انقسام النظر في القياس إلى أدنى وأقصى، وقد مثل المطلب الأقصى من أقسام النظر البرهان المحصل للعلم اليقيني، إذ البرهان عنده نوع من القياس الذي هو اسم عام، أما البرهان فهو اسم خاص لنوع من القياس.
أما المقدمة الأولى من مقدمات وسوابق القياس فهي: دلالة الألفاظ على المعاني، والمقدمة الثانية هي: النظر في المعاني المفردة، أما المقدمة الثالثة فهي: أحكام المعاني المفردة، أو المؤلفة.

ومن خلال ما تم عرضه في هذا البحث يمكن تلخيص النتائج الآتية :

١) أن طالب البرهان يجب عليه النظر في نظمه وصورته، وفي المقدمات التي فيها النظم والترتيب، وأقل ما ينتظم منه البرهان عند الغزالي مقدمتين، قاصدًا بذلك علمين يتطرق إليهما الصدق والكذب، وأقل ما تحصل منه مقدمة هو معرفتان، توضع الأولى مخبرًا عنها، والثانية خبرًا ووصفًا، فمن أراد أن يعرف البرهان ليس له إلا طريق واحد وغيره محال، إذ لابد له أن يعرف أن كل برهان ينقسم إلى مقدمتين، وكل مقدمة تنقسم إلى معرفتين تنسب إحداهما إلى الأخرى، وكل مفرد فهو معنى، وهذا المعنى يدل عليه لفظ، مما يوجب النظر في المعاني المفردة وأقسامها ثم في الألفاظ المفردة ووجوه دلالتها فإذا فهمنا اللفظ مفردًا والمعنى مفردًا

تألف منهما معنيين، منهما تتألف المقدمة، ويتوجب النظر في حكمها وشروطها، ثم جمع مقدمتين يتألف منهما البرهان.

٢) تابع الغزالي آراء ابن سينا الأرسطية وتقسيماته للقضية في المقاصد والمعيار، ومال في المعيار إلى سوق بعض الأمثلة الفقهية والإسلامية، مع التأكيد على استعمال ابن سينا لألفاظ القضية العامة والخاصة والمعين مما يظهر لنا الأثر اللغوي والإسلامي في المناطقة قبل الغزالي، وكانوا أن استخدموا مفاهيم ومصطلحات جديدة إلى جانب الكلي والجزئي والمشخص.

٣) انتقل الغزالى في المحك والمستصفى إلى مفاهيم ومفردات جديدة، ومال بالمنطق نحو الأصول والإسلاميات بشكل تام، فجعل البنية المنطقية إسلامية محضًا، وقد خف تأثير ابن سينا في الكتابين المذكورين.

٤) شكل استعمال "المطلق"، مفهومًا وخلفية، دفعًا جعل الصفة والمعنى تحمل على الموضوع، كما يحمل الأصل على الفرع، وأدخل الغزالي الحكم والمحكوم عليه بما يحمل هذان التعبيران من تصور أصولي.

٥) لم يخرج الغزالى في بحث القضية عن الأطر المنطقية، بالرغم من إدخاله المفاهيم الإسلامية، وقد بقي أثر ابن سينا واضحا في تفصيلات القضايا وأقسامها وتقابلها وعكسها على السواء مع تغير اصطلاحاتها ومفاهيمها، ووجد الشروط العقلية والفلسفية جلية في التقابل والعكس، خلال استعمال الغزالي للقوة والفعل، والإضافة، والمكان والزمان وغيرهما.

٦) كما يمكن القول أن القضية في كتبه إضافة إلى تطورها وتحولها من كتاب آخر، بقيت ضمن إطار محاولة الغزالي تسخير المنطق الأرسطي لخدمة العلوم الإسلامية عن طريق إدماجه بها.

Research Summary *

Praise be to God, and may blessings and peace be upon the Messenger of God - may God's prayers and peace be upon him - and after Imam al-Ghazali - may God Almighty have mercy on him - dealt with the premises of analogy and made them three, but as usual in his writings, he paved the way before going into the premises by defining the proof and said: "I know that the proof is about Specific gossip, written in a specific form, with a specific condition that requires an opinion that is required by the beholder.

He called these sayings that, if placed in the proof for the purpose of quoting the required premises, as premises, as he indicated that the defect enters the proof in terms of the absence of these premises from their conditions, and the defect enters it in terms of arrangement and systems, even if these premises are correct and certain, as he may enter all of them, represented This is in the built house, in which the defect is sometimes due to the structure of the composition if its walls are crooked and its ceiling is low to a place close to the ground, as it is in terms of the image, even if the stones, logs and other instruments are correct, and sometimes the defect is in terms of looseness in the trunks and branching in

the bricks, even if they are The image of the house is correct in its squareness, and the placement of its walls and ceiling.

He also praised the rule of proof and limitation, and every complex matter is either the defect in a synthetic form, or it is in the origin to which the composition is referred, represented by the dress in the shirt, the wood in the chair, the brick in the wall, and the logs in the ceiling.

As for the student of proof, he should look at its systems and images, and in the premises that contain the order and arrangement, as represented by those who want to build a house away from defects, and he lacks the preparation of individual machines first, such as logs, milk and clay, so if he wants milk, he must prepare its vocabulary: straw and dirt And the water and the mold in which he is struck, so he must start with the individual parts first, then ride them, then ride the boat, and so on until he prepares the house free of defects.

As for the least that the proof is organized, it is two premises, and by that he means two sciences that truth and falsehood touch upon, and the least that can be obtained from it is two premises. It is known that the proof is divided into two premises, and that the premise is divided into two

knowledges that are attributed to the other, and each singular is a meaning, and this meaning is inevitably indicated by the utterance, which requires consideration of necessity in the singular meanings and their divisions, then in the singular words and the faces of their significance. The meaning is singular, consisting of two meanings, and it consists of the two meanings as an introduction, and we must consider its ruling and conditions, then we collect the two premises and formulate proof from them, taking into account the consideration of the correct formulation, because whoever wants to know the proof by other than the previous method is like one who aspires to be a writer who writes lines The system and he is not good at writing words, or that he writes words while he is not good at writing single letters.

He also pointed out the aspect of dividing the consideration in analogy into the lowest and the maximum, and the maximum requirement of the divisions of consideration represented the evidence obtained for certain knowledge, since proof has a type of analogy that is a general name, while proof is a special name for a kind of analogy.

As for the first premise of the premises and precedents of analogy, it is: the meaning of words on the meanings, the second premise is: consideration of singular meanings, and the third premise is: the rulings of singular or composed meanings.

From what was presented in this research, the following results can be summarized:

The one who seeks proof must consider its system and form, and the premises in which there is order and arrangement. A report and a description, so whoever wants to know the proof has only one path and the other is impossible, as he must know that every proof is divided into two premises, and every premise is divided into two knowledges that are attributed to the other, and each singular is a meaning, and this meaning is indicated by the word, which It is necessary to look at the singular meanings and their divisions, then at the singular words and the aspects of their significance. If we understand the singular word and the singular meaning, it consists of two meanings, from which the premise is composed, and it is necessary to consider its ruling and conditions, then collect two premises that make up the proof.

Al-Ghazali followed Avicenna's Aristotelian views and his divisions of the issue in the purposes and the criterion, and in the criterion he tended to market some jurisprudential and Islamic examples, with an emphasis on Ibn Sina's use of the general and specific pronouns of the issue and the specific, which shows us the linguistic and Islamic impact in the region before Al-Ghazali, and they used the concepts of And new terms besides the total, partial and diagnosed.

(Al-Ghazali moved in the test and the seeker to new concepts and vocabulary, and he leaned in logic towards fundamentals and Islamisms completely, making the logical structure purely Islamic, and the influence of Ibn Sina has diminished in the two mentioned books.

The form of the use of "absolute" as a concept and a background, making the adjective and the meaning carry the subject, just as the origin is applied to the branch, and Al-Ghazali introduced the ruling and the condemned with what these two expressions carry from a fundamentalist conception.

Al-Ghazali did not go out in the study of the issue from logical frameworks, despite his introduction of Islamic

concepts. The verb, the addition, the place, the time, and others.

It can also be said that the issue in his books, in addition to its development and transformation from another book, remained within the framework of Al-Ghazali's attempt to harness Aristotelian logic to serve Islamic sciences by integrating it.